فاما بالجار لم يصح اسناد شئ من ذلك الى المجرور ولو صح اسنادها اليه لما صح الا شئ
الا ان يكون مقتضيا لها ولا يكون مقتضيا لها حتى يكون هو غيرها او عليه فحينئذ اذا
كان غيرها او عليه فوجد مقتضيا لذلك كان هذا شيئا آخر يقتضي هذا الاثر لذاته
فلا يكون الفاسر فاسرا بل اما معينا واما مانعا فالمانع او المعد فلا يحدث الشئ بل يعين
او مانع المانع او معد لغير وانقلاب الذات فلا يمكن الشئ ان يكون منه ما لا يمكن في ذلك
في ذاته الا ان نقلب حينئذ عما هي عليه كما اشار اليه عز وجل كلا بل ران على
قلوبهم فلو هم الا ان نقطع قلوبهم وكلا جاء ما اشرنا اليه قلت ولو حصل الخارج
عكس مقتضى ذاته هو معين ايضا لانه فاسر ما دام لمقتضاها فعلوا لا هو فاسر وحينئذ
لا يكون الشئ ذلك الشئ بل هو غيره وهذا لبسي فاسرا باعتبار طلب الذات الموجودة والا
ففي الحقيقة ان الشئ لا ينقلب الى ما لا يمكن في ذاته في جميع الوجود بل ليس ذلك شيئا
فلا تتعلق به قدرة لان القدرة لا تتعلق الا بالشئ اقول ولو حصل الخارج عكس ذاته
اي عكس مقتضى ذاته فهو اي المتم لذلك لانه كان الناقص معينا بعين الشئ بسبتهم مقتضاه
الناقص عن التاثير بدون المعين لهذا المتم معين الشئ لانه فاسر ما دام لمقتضى ذلك الذات
فعل له تاثير بدون المعين والمعين المتم وقد تقدم بيان هذا لانه اذا انقلب ذاته
ليس هو اياه بل غيره وهذا جار على ظاهر اللفظ والا فلم يحتج ان الشئ لا ينقلب الى
ما لا يمكن في ذاته فان الواجب عز وجل لا يكون ان يكون ممكنا ولا ممتنعا والممكن لا
يمكن ان يكون واجبا ولا ممتنعا والممتنع لا يمكن ان يكون واجبا ولا ممكنا وهذا كلا
لا شك فيه وان كان في نفس الامر وفي الخارج غير معقول اذ الممتنع على مرادهم ليس شيئا
لا في الذهن ولا في نفس الامر ولا في الخارج وانما هو لفظ وضع بازاء محالات وكذا ما
المفروض في حق الواجب ان فرض ان الشئ لا يكون كذا انما يصح بين شيئين يجعلها الفاسر في
محل جعلا غير مجتمعين سواء كان المحل ذهنا ام خارجا ولا يجري الممكن والواجب ولا الممكن

مع الواجب لان لا يجتمع الممكن الا مع الممكن ولا اجتماع بينه الى الواجب عز وجل انما هو الواحد
واحد لانه الله الا هو سبحانه تعالى عن ان يكون والممتنع ليس شيئا الا الممكن فالتضييع في التغيير وقع
في اعتبار الاذهان ان بقاء لا يمكن ان يكون الممكن خارجا ولا يمكن ان يكون الواجب كذلك في
الصورتين بل ايمر الواجب علما مانعا ليمكن ان يعقل ما ينافي امكانه قلت والشئ الممكن
لم يزل فاقدا ان الاول في الامكان ولا يكون ابدا وهو في المشية يمكن الكون والثاني
في الامكان ويكون وفي المشية يمكن الا يكون والثالث كان ولا يزال ابدا في
المشية يمكن محو بعدا بعد واثباته ومحو وهكذا والرابع انه كان ويكون بعدم اي
يرجح الى ما قبل كونه ويمكن الا يعدم وان يعدم ويعاد وهكذا والخامس انه قد كان
كونه ولا يمكن ان يكون غيره وكان غيره ولا يكون قدره وكان قدره ولا يكون قضاء وكان
قضاء ويبرا مضاء وظهر امضاء ويعدم منه ما كان الى غيره ذلك وكل ذلك مما
اشبهه مما يمكن في ذاته اقول هذا الكلام لبيان ما يمكن للشئ فانه قد يكون ثابتا
يقتضي ما يترتب عليه من غير ان يضاف اليه شئ وقد يكون ثابتا يعجز نفسه عن اقتضاء
ما يترتب الا اذا اضيف اليه ما يتم نفسه وفاعل ذلك ليس معينا ومتمما والممكن في مرتبة
الامكان على خمسة اقسام الاول في الامكان اي هو في نفسه ممكن والحكم لا يقتضي
وجوده في جميع الاحوال وذلك كشفاء الانبياء عليهم السلام وسعادة الشياطين الاشقياء
فانه ممكن في نفسه وفي مشية الله سبحانه ولكن حكمة الله يقتضي عدمه وهو لا يكون ابدا
وفي مشية الله ممكن ان يكون كما قال لئن شئنا لنذهبن بالذي اوحينا اليك
فهو عز وجل قادر على ذلك ولكنه لا يفعله ابدا الثاني في الامكان بمعنى ان نفسه
ممكن ويكون تبعا لبعد اذا تمت شرائط وجوده وفي المشية يمكن الا يكون وهل ان يكون
ويعدان يكون يمكن ان يعدم وذلك كشفاء المعدات الثالث انه كان ولا يزال
ابدا كعقل الكل وفي المشية يمكن محو بعد كونه اذا شاء الله ويمكن ان يشاء بعد محو

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)